

تقرير عن المؤتمر الإقليمي التشاوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الخاص بدراسة الأمم المتحدة حول: «مناهضة العنف ضد الأطفال»

القاهرة 27. 29 يونيو / حزيران 2005

تحت شعار لكل طفل الحق في الحماية من جميع أشكال العنف وبرعاية السيدة سوزان مبارك رئيس اللجنة الفنية الاستشارية للمجلس القومي للطفولة والأمومة بجمهورية مصر العربية، نظم المجلس بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة، وبدعم من كل من منظمة اليونيسيف، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنظمة الصحة العالمية والمجلس العربي للطفولة والتنمية، الاجتماع الإقليمي التشاوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الخاص بدراسة الأمم المتحدة حول «ممارسة العنف ضد الأطفال»، في القاهرة في الفترة ما بين 27 و29 يونيو / حزيران 2005.

وقد افتتحت أعمال هذا الاجتماع السيدة السفيرة مشيرة خطاب، أمين عام المجلس القومي للطفولة والأمومة بجمهورية مصر العربية، ونائب رئيس لجنة حقوق الطفل، مرحبة بالضيوف، ومبينة أن الهدف من عقد هذا الاجتماع هو تحقيق رؤية مشتركة في مجال وقاية الأطفال وحمايتهم من جميع أشكال العنف والاستغلال، وتنمية القدرات المطلوبة في مجال تعزيز حقوق الطفل، وتعزيز الوعي بالمبادئ والأحكام التي تشتمل عليها اتفاقية حقوق الطفل وباقي الأدوات الدولية لحقوق الإنسان المكمل لها، وكل ذلك من أجل بناء آليات للرصد والمتابعة مبنية على الفهم الكامل للالتزامات الواردة في أحكام اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الملحق بها، والملزمة بموجب التوقيع والتصديق.

وتحدثت في الافتتاح أيضاً الدكتورة ريم صلاح نائب المدير التنفيذي لليونيسيف. وأشارت إلى أن أهم رسائل هذا المؤتمر هي «رفض العنف ضد أطفالنا؛ لأنه مخالف لتعاليم شرائعنا وأدياننا وثقافتنا..» وأكدت على أهمية «كسر جدار الصمت الذي يحمي الكثير من الانتهاكات لحقوق الطفل.. وأن هذا أصبح ممكناً بما لدينا من حصيلة متزايدة من الدراسات والمعلومات التي تمكننا من التعرف على أبعاد الظاهرة..» كما أشارت إلى ضرورة تعزيز إجراءات حماية الأطفال المعرضين للعنف بتكثيف الجهود بين الأطراف المعنية من حكومات، ومجتمع مدني.

كما تحدث في الافتتاح الدكتور باولو سيرجيو بينيرو، الخبير المستقل، المكلف بدراسة الأمم المتحدة لمناهضة العنف ضد الأطفال. وأكد أنه على الرغم من رفض العنف ضد الأطفال فإنه مازال منتشرًا في كل بقاع الأرض. وأن القضاء على هذه المشكلة يقتضي تكثيف الجهود وتحويل الالتزامات الدولية لحماية حقوق الطفل إلى خطوات عملية واستراتيجيات شاملة تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للعنف ضد الأطفال. وتحدث عن أشكال العنف المختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وختم حديثه بأنه على الرغم من التقدم والجهود المبذولة في هذه المنطقة فإن أماننا الكثير حتى نحقق ما نصبو إليه.

وقد عقد الاجتماع الإقليمي التشاوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الخاص بدراسة الأمم المتحدة حول «مناهضة العنف ضد الأطفال»، عدة جلسات صياحية ومسائية، كما شكلت مجموعات عمل حول مواقع العنف الأربعة التي حددتها الدراسة، وهي: الأسرة والمنزل، والمدرسة، والمؤسسات، والمجتمع المحلي والشارع، وقد تم خلالها إدارة المناقشات من قبل رئيس ومقرر عن كل منها، وتناولت بالتفصيل القضايا المتعلقة بكل موقع، وخرجت بتوصيات تضمنتها قائمة التوصيات الختامية للمؤتمر متوافقة مع أهم بواعث الانشغال الواردة في الملاحظات الختامية للجنة الدولية لحقوق الطفل.

وقد شارك ممثلو الأطفال من مختلف الدول العربية بطريقة فعالة في كامل أطوار إعداد البرنامج الإقليمي وتنفيذه، حيث تم عقد اجتماعات سابقة ببضعة أيام تناولوا فيها بالدراسة المعمقة مختلف الجوانب المحيطة بظاهرة العنف الممارس ضد الأطفال، والصعوبات المعترضة على

أرض الواقع، وتقدموا بتوصيات عملية تعبر عن مشاغلهم وآرائهم الخاصة بشأن التدابير والبرامج التي يتعين وضعها وتنفيذها في المستقبل، مع التأكيد على ضرورة أن يكون الأطفال أنفسهم، وبخاصة الأكبر سناً منهم، وحدة من آليات الرصد والمتابعة، تتاح لهم بوجه خاص فرصة المشاركة في صياغة تدابير وآليات الوقاية والحماية من جميع أشكال العنف وإساءة المعاملة والاستغلال، وتنفيذها.

كما أتاح الاجتماع الإقليمي لمثلي الأطفال فرصة التعبير عن أفكارهم، وتقديم توصياتهم في الجلسات العامة والورشات، وتم تضمينها في النتائج الختامية لأعمال الاجتماع.

كما تم كذلك إعلان تأسيس اللجنة العربية للمنظمات غير الحكومية منتمية إلى تسعة بلدان عربية من بينها الكويت للتنسيق في مجال برامج مناهضة للعنف ضد الأطفال، وإسناد مسؤولية التنسيق فيما بينها للمجلس العربي للطفولة والتنمية.

كلمة الكويت في افتتاح المؤتمر...

السيدة الرئيسة السفيرة / مشيرة خطاب،
 أمين عام المجلس القومي للطفولة والأمومة،
 ونائب رئيس اللجنة الدولية لحقوق الطفل،
 السيدة ريما صلاح نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للطفولة،
 السيد باولو سيرجيو بينيرو الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة،
 السيدات والسادة الوزراء ورؤساء وأعضاء الوفود،
 السيدات والسادة أعضاء المنظمات الدولية والأهلية،
 الحضور الكريم،

باسمي وباسم الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية نتقدم بواحر الشكر للمجلس القومي للطفولة والأمومة لدعوته لنا لحضور هذا المؤتمر المهم، والخاص بحقوق الطفل في الحماية من جميع أشكال العنف.

في البداية أود أن أذكر ويحكم عملي في المجال النفسي والعلاجي للطفل أنني في غاية القلق لأوضاع الأطفال في مجتمعنا الكويتي والمجتمعات العربية كافة، ليس فقط بسبب النقص في تلبية احتياجاتهم الأساسية. ومن أهمها توفير الأمن والرعاية، بل وما يتعرض له الكثير من الأطفال من إهمال وإيذاء وعنف. إن الحماسة والخطابة لحماية الطفل لا تكفي وحدها، فلابد لنا من اتخاذ المنهجية والعلمية للتصدي لظاهرة استخدام العنف ضد الأطفال. إن التجاهل المستمر للكلم الهائل من المعرفة وما توصل إليه العلم في مجال نمو الطفل واحتياجاته المرحلية والتبسيط الشديد في مجال العلوم النفسية والاجتماعية قد يؤدي إلى انسياق الرأي العام والمختصين بالطفل كذلك إلى الفهم الخطير بأن السلوك البشري من الممكن التحكم فيه بمبدأ الثواب والعقاب، مما يؤدي إلى التركيز على العنف بدلاً من العطف والكره بدلاً من الحب والقمع بدلاً من الاستماع.

في دراسة الأمين العام للأمم المتحدة لنهاضة العنف ضد الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يؤسفني وبشدة موقف الكويت السلبي في تلك الدراسة واعتبار استبانته هي الوحيدة التي تنص على أن العنف ضد الأطفال لا يمثل ظاهرة تستدعي الدراسة الخاصة.

إن هذا الموقف مناقض لتقارير كثيرة وردت من الكويت وخارجها عن وجود هذه الظاهرة في الكويت كباقي أجزاء المنطقة والعالم، فعلى سبيل المثال، وليس الحصر، ما جاء في اجتماع الخبراء في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي حول ظاهرة الإساءة للأطفال، والذي عقد في المملكة العربية السعودية في الفترة من 13 . 14 أبريل 2004.

وهي تقارير ودراسات الحلقة النقاشية الإقليمية حول الإساءة ضد الأطفال ورعاها المركز شبه الإقليمي للطفولة والأمومة التابع لوزارة التربية في الكويت في الفترة من 14 . 16 مايو 2005.

إن إنكار المشكلة لا يمكن أن يساهم في حلها، فالاعتراف بهذه الظاهرة يعتبر ضرورياً لمعرفة حجمها حتى يتسنى لنا مواجهتها. ولقد تم بالفعل اتخاذ إجراءات منهجية علمية لدراسة العنف الموجه للأطفال بتصميم استبانة خاصة لأشكال الإيذاء منها النفسي والجسدي والجنسي لمسح محافظات الكويت المختلفة. هذه الخطوة تعتبر أساسية للتعامل مع المشكلة، وتمكننا من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية ورعاية هؤلاء الأطفال، ومن ثم العمل على توفير الأساليب الوقائية للحد من هذه الظاهرة.

ختاماً نشكر القائمين على هذا المؤتمر، والحضور الكريم، متمنين للجميع النجاح والتوفيق.

د. غنيم عبد الرحمن الفايز

ممثل الكويت

الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية

إعلان تأسيس

اللجنة العربية للمنظمات غير الحكومية
للتنسيق في مجال برامج «مناهضة العنف ضد الأطفال»

انطلاقاً من أهداف المؤسسات والجمعيات الأهلية الساعية لصون حقوق الطفل وحمايته من مختلف أشكال العنف والإساءة، بوصفها شريكاً أساسياً مساهماً في عملية البناء المجتمعي، وعلى هامش مؤتمر مناهضة العنف على الأطفال المنعقد في القاهرة بين 27 و29 يونيو/ حزيران 2005.

اجتمعت مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بقضايا الطفولة ومناهضة العنف ضد الأطفال، والمنتمية إلى تسعة بلدان عربية: اليمن، السودان، الجزائر، تونس، مصر، لبنان، سوريا، المغرب، الكويت، السعودية، يوم الأربعاء 28 يونيو/ حزيران 2005.

وقد تناول المجتمعون موضوع العنف ضد الأطفال، متعرضين لأبرز الآثار السلبية على تركيبة الفرد وعمليات البناء والتكيف النفسي، وبالتالي على تكوين الشخصية الاجتماعية، وبناء المجموعات والمجتمعات السليمة.

تمخضت هذه المناقشات عن تكوين لجنة من مؤسسات المجتمع المدني لمناهضة العنف ضد الأطفال، تحت مسمى: اللجنة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنسيق في مجال برامج مناهضة العنف ضد الأطفال. واتفقت الجمعيات والمؤسسات على إسناد مسؤولية التنسيق في ما بينها للمجلس العربي للطفولة والتنمية، والذي عبر عن استعداده للقيام بهذا الدور.

وتهدف اللجنة إلى متابعة وتنفيذ توصيات إعلان القاهرة، ونتائج الدراسة الدولية، في إطار الواقع المحلي العربي. وتركت اللجنة المجال مفتوحاً لأي منظمة أو مؤسسة أو جمعية عربية غير حكومية ترغب في الانضمام إليها، لتنسيق البرامج وتبادل الخبرات وتدريب الكوادر وبناء القدرات، والتطوير في نوعية الخدمات، وبلورة مشاركة الأطفال، ورفع مستوى الوعي الاجتماعي حول القضايا المتصلة بظاهرة العنف ضد الأطفال.

إعلان القاهرة

الصادر عن المؤتمر الإقليمي التشاوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الخاص بدراسة الأمم المتحدة حول: «مناهضة العنف ضد الأطفال»

القاهرة 27-29 يونيو / حزيران 2005

إن المشاركين في المؤتمر الإقليمي التشاوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الخاص بدراسة الأمم المتحدة حول «مناهضة العنف ضد الأطفال»، المنعقد في القاهرة في الفترة من 27-29 يونيو / حزيران 2005،

1. إذ يتقدمون ببإلغ عبارات التقدير والامتنان للسيدة الفاضلة سوزان مبارك رئيس اللجنة الفنية الاستشارية للمجلس القومي للطفولة والأمومة بجمهورية مصر العربية لرعايتها الكريمة ومبادراتها السامية باستضافة هذا المؤتمر الإقليمي المهم والمشاركة في أعماله، شاكرين حسن الضيافة، ومنوهين بالجهود الكبيرة المبذولة من قبل جميع الساهرين على المجلس في سبيل تحقيق نجاح أشغالها.

2. وإذ يعربون عن تقديرهم البالغ لعملية الإعداد لهذا المؤتمر على المستويين المحلي والإقليمي، والتي اتسمت بقدر عالٍ من المشاركة من ممثلي الحكومات والمجتمع المدني بجمعياته الأهلية والأطفال ومنظمات الأمم المتحدة وشركاء التنمية. ويثمنون هذه العملية، والتي ساهمت إلى حد كبير في رفع الوعي بين دول المنطقة بخطورة مشكلة العنف ضد الأطفال وضرورة التصدي لها من خلال تعاون جميع الشركاء، وترجم ذلك بمبادرة عدد كبير من دول المنطقة بإنشاء لجان وطنية لمناهضة العنف ضد الأطفال، كما يعربون عن تقديرهم بأن هذه العملية قد تجاوزت مجرد التحضير للمؤتمر وللدراسة، بل تجاوزت ذلك لتضع أساساً للتناول المجتمعي الجاد لمشكلة العنف ضد الأطفال.

3. وإذ يثمن المشاركون الجهود المبذولة من دول المنطقة لإعلاء حقوق الطفل وحمايته من العنف، وانطلاقاً من التزامها باتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين، وهو ما ترجم من حرص على تقديم تقارير منظمة إلى لجنة حقوق الطفل، يدركون أنه يتعين بذل المزيد من الجهود من أجل ضمان تنفيذ التشريعات لإنقاذ حقوق الطفل كافة، وخاصة الحق في الحماية من العنف وسوء المعاملة والاستغلال.

4. وإذ يدركون ملياً حقيقة المشاكل والصعوبات التي تعترض التنفيذ الفعال لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف؛ بما في ذلك الفقر والاحتلال والنزاع المسلح، يؤكدون على وجوب اعتماد خطط عمل وطنية، متكاملة، تقوم على أهداف قابلة للتحقيق، ذات إطار زمني وميزانيات محددة، بمؤشرات قياس لرصد التقدم المحرز، والصعوبات وسبل تجاوزها.

5. وبينما يعترف المشاركون بالأطفال مواطنين ومشاركين أساسيين في العملية الديمقراطية، فإنهم يضعون في اعتبارهم الأول أن تكون مختلف السياسات والبرامج والآليات الخاصة بمناهضة العنف ضد الأطفال منسجمة مع جملة المبادئ العامة المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل، وبخاصة مصلحة الطفل الفضلى، وعدم التمييز بين الأطفال، وحق الطفل في البقاء والنماء، والحق في الحياة واحترام آراء الطفل، بما يعني ذلك من ضرورة تمتع الطفل بحقه في التعبير عن رأيه داخل الأسرة والمدرسة وجميع المؤسسات، واحترام هذا الرأي في صياغة البرامج والقرارات الخاصة بوضعه وتنفيذها.

6. يعبرون عن موافقتهم على التوصيات الختامية الصادرة عن المؤتمر الإقليمي التشاوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الخاص بدراسة الأمم المتحدة حول "مناهضة العنف ضد الأطفال"، والتي يتعين أن تحكم العمل الوطني لحماية الأطفال من العنف.

7. يلتزمون بشكل خاص بالعمل على مواءمة مختلف القوانين والتشريعات في كل دولة مع مقتضيات اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات والمعايير الدولية الأخرى ذات الصلة، وبالإسراع في إعداد البحوث والإحصاءات والدراسات المتخصصة في قضايا ممارسة العنف ضد الأطفال، مع التركيز على ضرورة توفير قاعدة بيانات مفصلة عن واقع العنف ضد الأطفال.

8. يلتزمون أيضاً بالعمل على ضمان حماية الأطفال من العقوبات البدنية، وحظر هذه العقوبات بصفة صريحة في القوانين، في جميع المواقع والأطر المؤسسية، خاصة المدارس والرعاية البديلة، بما في ذلك الأطفال في نزاع مع القانون.

9. وبينما نفاخر نحن المشاركون في هذا المؤتمر بالمكانة الرفيعة للشرائع السماوية في منظومة قيمنا، والتي تحض على إعلاء حقوق الطفل، وخاصة حمايته من جميع أشكال العنف، فإن البعض يسيئون استخدامها على أنها مسوغ للعنف ضد الأطفال، وكما نفاخر بأعرافنا وتقاليدها وعاداتنا التي تحتضن الطفولة وتوفر لها الرعاية والحنان، فإن هناك بعض الممارسات دخيلة على ثقافتنا وتمثل عنفاً صارخاً ضد أبنائنا وبناتنا، ولا بد من نبذ هذه الممارسات، تمسكاً بالقيم والتقاليد الإيجابية الأصيلة التي تتمتع بها شعوبنا.

10. وإذا تتمتع مؤسسة الأسرة في إقليمنا بقوة وترابط بنيانها، فنحن ندرك الضغوط التي أضحت تتعرض لها، والتي تؤدي إلى مظاهر العنف داخلها، فقضية العنف تبدأ بالأسرة وتنتهي لديها، لتعاني من تداعياتها؛ لذا فإن الحل يكمن في الأسرة، وأن تكون هي محور الاهتمام في التصدي لحل المشكلة. وأن نوفر لها الحماية من داخلها. ومن خلال رفع الوعي لديها بسبل تقويم السلوك دون اللجوء للعنف، ومن خلال نشر ثقافة مجتمعية بديلة لثقافة العنف بدءاً من كسر جدار الصمت الذي يغلف مشكلة العنف ضد الأطفال.

11. يؤكدون على ضرورة تحقيق التكامل اللازم بين آليات الوقاية الاجتماعية وتدابير الحماية القانونية، ومراجعة القوانين والتشريعات بما يكفل إلزامه الإبلاغ عن حالات العنف، وتجريم التقاعس عن كشفها، ومعاقبة مرتكبي العنف، وأنه لا يترك دون مساءلة Im-، بما يضمن رصد العنف في الوقت المناسب، وتوفير آليات الحماية الاجتماعية punity والقضائية الملزمة. وذلك من خلال التأكيد على المسؤولية الاجتماعية للبالغين، ومؤسسات القطاعين، العام والخاص.

12. إن القضاء على العنف ضد الأطفال يتطلب بناء قدرات للأطفال والوالدين وجميع الكوادر المتعاملة مع الأطفال بما في ذلك المدرسون والاختصاصيون الاجتماعيون والعاملون في مجال الصحة والقضاء وتنفيذ القانون. ويدعون إلى تنشيط التشاور بين دول المنطقة وتبادل الخبرات، خاصة قصص النجاح، وذلك من أجل رفع الوعي، ويؤكدون على حماية الأطفال المهمشين الأكثر عرضة للعنف، والذين يعانون من التمييز، بما في ذلك الأسباب المتعددة مثل الإعاقة والجنس.

13. يلتزمون بالعمل على إحداث آلية متابعة لأعمال الاجتماع الإقليمي التشاوري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الخاص بدراسة الأمم المتحدة حول «القضاء على العنف ضد الأطفال»، ويدعون الجهات المنظمة لمواصلة الجهود المبذولة بهدف تأمين متابعة الدول للتوصيات المنبثقة عن المؤتمر.

14. يلتزمون أيضاً بالسعي لأن يكون موضوع «ممارسة العنف ضد الأطفال»، من ضمن المواضيع المدرجة في قضايا الطفولة بنداً دائماً في جدول أعمال قمة جامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.